مستقبل السلام في السودان

أ.م.د. ريم موسى حبيب الله
كلية العلوم السياسية/ جامعة بحري/ السودان
reemb122@gmil.com

الاستلام: ٢٠٢٢/٤/١٣ القبول: ٢٠٢٢/٥/١٣

مستخلص البحث

كان لجانب التعددية العرقية والإثنية دور في تنوع بؤر الصراعات والأزمات الاجتماعية والسياسية الثنائية والمركبة (قومية عربية وأفريقية، مزارعين ورعاة)، وكلما انسد أفق التغيير السياسي انتجت حركات سياسية أكثر عنفاً، ودفعت المناطق المهمشة والتي تشكو من عدم تحقيق التنمية المتوازنة إلى الصراع المسلح. لذلك يحتاج السودان إلى جهود داخلية وإقليمية ودولية مكثفة لتحقيق السلام الشامل لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية والاستقرار السياسي والأمني. تهدف الدراسة الاضطلاع بمهام المعالجة الفكرية لمستقبل عملية السلام في السودان، وتأتي أهمية الدراسة من أهمية السلام كقيمة في المجتمع السوداني الذي انهكته الصراعات والنزاعات السياسية، ما يمكن أن يحدثه السلام من إمكانية تحقيق التوافق بين مكونات المجتمع السوداني. أهم الاستنتاجات التي خرج بها البحث أن هنالك أهمية قصوى لتحقيق السلام في المجتمع السوداني من الناحية السياسية تتمثل في تطبيق القانون والعدالة وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، ومن الاقتصادية لارتباطه بعملية التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما أن تحقيق السلام يستدعي معالجة كل التحديات والإشكاليات التي تمنع تنفيذ اتفاقيات السلام بالصورة الفعالة.

الكلمات المفتاحية: السودان؛ مستقبل النظام السياسي في السودان؛ السلام في السودان.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

The Future of Peace in Sudan

Assist. Prof. Dr. Reem M. Habib Allah
College of Political Science / University of Bahri/ Sudan
reemb122@gmil.com

Received: 13/4/2022 Accepted: 13/5/2022

Abstract

The aspect of racial and ethnic pluralism played a role in the diversity of the centers of conflict and bilateral and complex social and political crises (Arab and African nationalism, farmers and shepherds), and the more the horizon of political change was blocked, the more violent political movements produced and pushed the marginalized areas that complain about the lack of balanced development to armed conflict. Therefore, Sudan needs intensive internal, regional, and international efforts to achieve comprehensive peace to solve economic and social problems and achieve development and political and security stability. The study aims to carry out the tasks of intellectual treatment of the future of the peace process in Sudan. The importance of the study comes from the significance of peace as a value in the Sudanese society that has been exhausted by conflicts and political strife, therefore, peace can bring about the possibility of achieving consensus among the components of Sudanese society. The most remarkable conclusion that the research came out with is that there is paramount importance for fulfilling peace in the Sudanese society from a political point of view represented in the application of law and justice and making political and security stability, and from the economic aspect for its connection with the process of sustainable development and realizing economic stability. Also, achieving peace requires addressing all the challenges and problems that prevent the effective implementation of peace agreements.

Keywords: Sudan; Future of political system in Sudan; Peace in Sudan.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة :

دخلت الدولة السودانية في صراعات وحروب أهلية طويلة نتيجة لشكل التنوع الاثني الذي لم تستفد منه النخب الحاكمة طوال الفترات السابقة؛ فقد كانت من أول التحديات التي واجهت الدولة السودانية بعد الاستقلال كيفية إدارة المجتمع السياسي المتعدد عرقياً وثقافياً، وكانت الحدود هي نتاج وموروث استعماري ولم تتشكل بصورة طبيعية مخططة بالصورة السليمة و كانت في الأصل من أجل المصالح الاستعمارية. وكان محور الصراع يدور بصورة راتبة حول إشكالية توزيع السلطة والثروة والموارد وحول خطاب الهوية الجامعة التي من المفترض أن تفضي إلى تحقيق تكامل سياسي في الدولة السودانية عن طريق تحقيق التوافق بين مكونات المجتمع السوداني المتباينة من ناحية، وتحقيق شرعية السلطة من ناحية أخرى.

وقد أكتسب الصراع السياسي في السودان أبعاداً دولية وإقليمية مما يجعل أهمية تطبيق السلام من اولويات الأنظمة السياسية المتعاقبة، وقد حافظ مطلب السلام في السودان على أولوية مطلقة منذ الاستقلال خاصة في أعقاب أي تغيير سياسي لمحاولة إيجاد إطار سياسي يستوعب كل المكونات الإثنية المتباينة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية السلام كقيمة عالية في المجتمع السوداني الذي انهكته الصراعات والنزاعات السياسية، وما يمكن أن يحدثه السلام من تحقيق التوافق بين مكونات المجتمع السوداني.

مشكلة البحث:

تتمثل إشكالية البحث في كون السلام لم يطبق بالصورة التي تفضي إلى تحقيق استقرار سياسي واقتصادي في المجتمع السوداني، فمعظم اتفاقيات السلام التي تم التوقيع عليها تتضمن بعض الإشكاليات التي حالت دون تطبيقها بالصورة الفعالة على أرض الواقع. ويطرح البحث سؤال رئيس يتمثل في: ما هو مستقبل عملية السلام في السودان عقب التغيير السياسي الذي أحدثته ثورة كانون/ ديسمبر ٢٠١٩؟

فرضية البحث :

تقوم فرضية البحث على أن هناك مجموعة من التحديات تعوق دون تنفيذ اتفاقيات السلام بالصورة التي تفضي إلى تحقيق سلام كامل وإيجابي، ويساعد على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني الذي يشهد نوعاً من الاضطراب بسبب الاختلاف بين القوى السياسية المتباينة داخل الدولة.

منهج البحث:

وفقاً لمتطلبات الدراسة أستخدم الباحث المنهج التاريخي وكذلك المنهج الوصفي التحليلي، لما تقتضيه الضرورة لمحاولة بناء إطار نظري يفسر العلاقة بين المتغيرات.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى عدد أربعة محاور، تناول المحور الأول أهمية بناء ثقافة السلام، فيما تناول المحور الثاني أهمية السلام ودروه في بناء المجتمع السوداني، وتناول المحور الثالث تحديات السلام في السودان عقب التغيير السياسي عام ٢٠١٩، وأخيرا تم مناقشة الآفاق المستقبلية لتحقيق السلام في السودان في المحور الرابع.

أولاً – أهمية بناء ثقافة السلام:

مصطلح ثقافة من أكثر المصطلحات استخداماً في الحياة المعاصرة عرفها المفكر هنري لاوست بأنها (مجموعة من الأفكار الموروثة لأمة ما ويؤمن بها أصحابها وتنشئ في عقلية تلك الأمة وتمتاز بها عن سواها من الأمم). ويعرف تايلور الثقافة بأنها (الكل المركب الذي يشمل القيم والعادات والتقاليد وطرائق التفكير وأسلوب الحياة التي تسود مجتمعاً من المجتمعات الإنسانية). والثقافة هي المحصول الفكري والعلمي والديني والادبي لأمة من الأمم ويشكل هذا المحصول أو التراث المكتسب الخصائص والصفات التي تميز شعباً عن شعب وأمة عن أمة فهي بذلك تحدد نمطاً متميزاً من السلوك والمثل العليا والتعليم والقيم التي تجمعت وتكونت نتيجة للخبرات والتجارب التاريخية لهذه الشعوب والتي برزت في شكل الممارسات الابداعية والفنية ومن معتقدات وأساطير (مكي،٢١،٢٠١٥).

من التعريفات الحديثة للثقافة تعريف بارث الذي يرى بأن للثقافة ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في: البيئة والطبيعة، والتنظيم الاجتماعي، والأفكار والعادات والتقاليد بما فيها الطقوس والشعائر المختلفة والأفكار الدينية. ويرتكز تعريف بارث على رؤية كونية بمعنى أن الثقافة دائماً في حالة تكوين (مكي،٢٤،٢٠١٥).

ويأتي السلام اشتقاقاً في اللغة العربية من المصدر "سلم" ويعني الأمان والعافية والتسليم والسلامة. ويعني السلام اصطلاحاً حالة التوافق والراحة التي تتوفر بين طرفين أو مجموعة أطراف بما يحقق الانسجام ويدرء العداوة. ويقصد بالسلام أيضاً حالة الوئام والاستقرار التي تسود المجتمع من أبسط تكويناته "الأسرة" إلى أكبر تكويناته "المجتمع الدولي" بما يتيح التطور والازدهار للجميع. وهو في نهاية الأمر حالة من الأمن والاطمئنان الشامل الذي يشعر به الإنسان في وطنه في الإقليم الذي ينتمي إليه، والنظرة إليه عالمية وشاملة وغير قابلة للتجزئة كشرط مسبق للتنمية المستدامة التي محورها الإنسان (ياسين،٨،٢٠١٧).

وهنالك ثلاثة مفاهيم تستخدم في مجال السلام هي (مكي،٢٠١٥،٦٩):

- صنع السلام (peace making)، وهو مساعدة أطراف النزاع للوصول إلى اتفاق تفاوضي.
- حفظ السلام (peace keeping)، ويقصد به منع أطراف النزاع من الدخول في حرب أو صراع محتمل.
- بناء السلام (peace building)، ويقصد به تهيئة المجتمع أو بناءه لدعم وتبني ثقافة السلام وممارستها.

وجاء الربط بين كلمتي "ثقافة" و"سلام" لأول مرة في الحديث الدولي ليصبح مصطلح حديث معترف به في أدبيات بناء السلام في اجتماع اليونسكو بساحل العاج في العام ١٩٨٩، ثم تطور الأمر لتصبح ثقافة السلام برنامجاً متكاملاً لليونسكو في العام ١٩٩٢، وتم تضمين ثقافة السلام في استراتيجية اليونسكو عام ١٩٩٦ ليضم عدداً من البرامج والأنشطة والتعاونات الدولية في كل من التعليم والثقافة من أجل السلام (ثقافة السلام واللاعنف،٢٠١٧،٨).

اراء الباحثين والمفكرين متنوعة فيما يتعلق بثقافة السلام، بعضهم من ناقشها على المستوى الدولي إذ تأتي ضمن حوار الحضارات والثقافات والديانات. والبعض الآخر ركز على تناول ثقافة السلام من حيث نبذ العنف في التنشئة الاجتماعية وتبني مفاهيم التعايش السلمي واللاعنف في التربية والتعليم. لكن الغالبية من الباحثين يتفقون على تبني مفهوم شامل ومتكامل لثقافة السلام يدعم نشر اجواء التسامح والوحدة بين العالم ابتداء من الأسرة واحترام الوطنيات والإثنيات والقيم المحلية والأديان والوصول لحالة من المحبة والتسامح تضمنها قوانين رادعة وعادلة وتنمية مستمرة تحقق ثقافة السلام.

ارتبط مفهوم ثقافة السلام بأدبيات منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها في العام ١٩٤٥، إذ تضمنت ديباجة ميثاق المنظمة على "نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على انفسنا أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ونؤكد ايماننا بالحقوق الأساسية

للإنسان وبكرامة الفرد وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، اعتزمنا أن نأخذ انفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي قد قررنا أن نوحد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض".

أولت الأمم المتحدة لثقافة السلام اهتماماً كبيراً ترجمته إلى خطوة أكثر فاعلية هي إنشاء المنظمة العالمية "اليونسكو"، وهي الآلية المختصة لديها في قضايا الثقافة والتربية والعلوم والاجتماع. وقد عرفت الأمم المتحدة ثقافة السلام بأنها مجموعة القيم والمواقف والتقاليد وأنماط السلوك وأساليب الحياة، التي تسند إلى ما يأتي (الجمعية العامة للأمم المتحدة،١٩٩٩):

١. احترام الحياة وأنهاء العنف وترويج ممارسة اللاعنف من خلال التعليم والحوار والتعاون.
٢. الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، وعدم التدخل في المسائل التي تعد أساساً ضمن الاختصاص المحلي لأي دولة وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.
٣. الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها.
٤. الالتزام بتسوية الصراعات بالوسائل السلمية.
٥. بذل الجهد للوفاء بالاحتياجات الانمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة.
٦. احترام وتعزيز الحق في التنمية.
٧. احترام تعزيز المساواة في الحقوق والفرص بين المرأة والرجل.
٨. الاعتراف بحق كل فرد في حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات.
٩. التمسك بمبادئ الحرية والعدل والديمقراطية والتسامح والتضامن والتعاون والتعددية والتنوع الثقافي والحوار والتفاهم على مستويات المجتمع كافة وفيما بين الأمم.

أصدرت الجمعة العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٩٩م إعلان ثقافة السلام الذي أعتبر مرشداً عاماً للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي لدعم وتعزيز

ثقافة السلام، حيث اتسعت الدعوة لتعزيز ثقافة السلام لتشمل كل دول العالم بما في ذلك الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، وكافة المنظمات والهيئات ذات العلاقة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. أكد الإعلان بأنه من أجل احراز تقدم في تحقيق تنمية أوفى لثقافة السلام، فأن ذلك يأتي من خلال القيم والمواقف وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي تفضي إلى تعزيز السلام بين الأفراد والجماعات والأمم. وترى المنظمة أن تحقيق تنمية أوفى لثقافة السلام يرتبط ارتباطاً عضوياً بمطالب على النحو التالي (الجمعية العامة للأمم المتحدة،١٩٩٩):

- تشجيع تسوية الصراعات بالوسائل السلمية والاحترام المتبادل والتفاهم والتعاون على الصعيد الدولي.
- الامتثال للالتزامات الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.
- تعزيز الديمقراطية والتنمية والاحترام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتقيد بها.
- تمكين الناس على جميع المستويات من اكتساب مهارات الحوار والتفاوض وبناء توافق بين الآراء وحل الخلافات بالوسائل السلمية.
- القضاء على الفقر والأمية وتقليل الفوارق داخل الأمم وفيما بينها.
- العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة من خلال تمكينها وتمثيلها على قدم المساواة في جميع مستويات صنع القرار.

أصبح بناء ثقافة السلام أمراً ضرورياً، وهي ليست النقيض لثقافة الحرب، فطريق الثقافة طوله الآف الأعوام من الأفكار الإيجابية بينما الحرب ليست في حاجة إلا إلى ايقاظ وتفعيل غريزة العدوان داخل البشر. وثقافة السلام هي نفسها ثقافة البشر العامة بكل ما اكتسبوه من معرفة وقدرة على الالتزام بالمبادئ والمثل العليا، كل ما

توصلوا إليه من رقي في الانفعالات والعواطف، وكل ما توصلوا إليه من نبل واعتزاز بعاطفة اعتبار الذات.

ثانياً – أهمية السلام ودوره في بناء المجتمع السوداني:

باعتبار أن السلام هو حالة غياب العنف المادي الذي يظهر في مظاهر الحروب الأهلية والقبلية والسياسة، مما يعني ضرورة المحافظة على القانون والنظام واستتباب الأمن السياسي والمجتمعي حتى لو كان بشكل قهري من خلال مؤسسات الشرطة والمحاكم والسجون. وهذا النوع من السلام يسمى بالسلام السلبي، لأنه قد يخفي من تحته عنفاً هيكلياً والذي ينتج عن غياب العدالة والمساواة وسيطرة أسلوب القمع والاضطهاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وهذا النوع من العنف الهيكلي يؤدي إلى حرمان الناس من أساسيات الحياة بقوانين وتشريعات ومؤسسات توفر غطاءً قانونياً بواسطة الدولة لممارسة مختلف أنواع العنف الهيكلي رغم وجود السلام.

أما المفهوم الشامل للسلام هو عبارة عن حالة فض النزاع وتحويله من حالة نزاعية إلى حالة تعاون ومصالحة واعتراف متبادل وبناء، وبالتالي فان مفهوم السلام الحقيقي لا ينحصر في حالة غياب العنف أو تفاديه، بقدر ما هو حالة مصالحة أو تكامل تتناغم فيها العلاقات والتباينات المختلفة بشكل إيجابي. ولتحقيق هذا النوع من السلام لابد من توفر الآتي (القدال،١١٤،١٩٩٩):

- تحديد معرفة ومعالجة جذور النزاع.
- توفر العدالة والمساواة عند محاولة حل أي نزاع.
- التركز على نقاط الالتقاء ومحاولة تطويرها بدلا من التركيز على نقاط الخلاف والتباين.
- حل النزاع وتحقيق السلام يستلزم إعادة هيكلة العلاقات بشكل جذري بحيث يتم التخلص من كل الاسباب التي تعزز لمظاهر الظلم وعدم العدالة، وإحلال عناصر تحقيق العدالة والاحترام المتبادل والمشاركة.

تحقيق السلام في السودان يعني وقف كل أشكال العنف والصراع الدائر في الوقت الراهن بين عدة مجموعات وفي مناطق مختلفة، وبالتالي إزالة كل مسبباته ومحو آثاره المدمرة لحياة للفرد والجماعة. ومن هذه الزاوية يعتبر السلام أهم عامل مؤثر في دفع عملية التنمية والاستقرار واحداث التغيير في مختلف اوجه الحياة إلى الأفضل، والارتقاء نحو التقدم بجهود متضافرة.

تأتي أهمية السلام للمجتمع السوداني في الناحية الاجتماعية من أهمية دوره في تحقيق السلم الاجتماعي والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع. والسلم الاجتماعي يعني حالة السلام والوئام الإنساني داخل بيئة المجتمع المعاش كعنصر أساسي من عناصر تطور المجتمعات، ويتحقق من خلال اعلاء صوت العقل واحترام الاختلاف وتعزيز العيش المشترك والاقرار بالتنوع الذي يضمن حريات الإنسان وحقوقه. فالسلم الاجتماعي يمثل القاعدة الاجتماعية الأساسية التي ينطلق منها أفراد المجتمع السوداني في تأمين تعايشهم الديني والسياسي والثقافي، ومن خلاله يتحقق الأمن والاستقرار وكذلك التنمية مع إمكانية تبادل المنافع المشتركة بين أفراد المجتمع، وبالتالي هو يعضد لثقافة التسامح وقبول الآخر بالصورة التي توحد قدرات المكونات المتباينة للمجتمع السوداني وتعاونهم من أجل تحقيق المصلحة المشتركة العامة.

وهنالك مقومات ضرورية ينبغي أن تتوفر في بيئة المجتمع السوداني حتى يتحقق السلم الاجتماعي بصورة ناجحة (موسى،٢٠٢١):

١. وجود سلطات حكم قوية معززة بالقوة الأمنية والعسكرية الانضباطية العاملة بقوة النظام والقانون، والتمسك به في معاقبة ومحاسبة وردع المخلين بالسلم الاجتماعي.
٢. تحقيق أسس العدالة والمساواة ومنع التميز العنصري والديني والفئوي بين افراد المجتمع السوداني.
٣. منع ومحاربة الظواهر المخلة بأمن وآمان المواطن السوداني وكل الاعمال المؤثرة علي سكينة المواطنين.

٤. ضمان تبادل الحقوق والمصالح المشتركة بين فئات ومكونات المجتمع السوداني وشعور الجميع بمسؤولياتهم المشتركة تجاه حماية السلم الاجتماعي والتزامهم باحترام تطبيق العمل بقواعده.

٥. وجود وعي تعليمي في المجتمع بفهم أهمية العمل بدلالات السلم الاجتماعي باعتباره القاسم المشترك بين الجميع في تعايشهم وتقبلهم لبعضهم البعض.

والسلم المجتمعي يؤطر عملية التعايش السلمي، والتعايش السلمي حسب تعريف سبيجمان هو: نموذج لاستئناف حياة منتجة آمنة ونظام اجتماعي يمكن للأفراد الذين انخرطوا في أعمال عدائية سابقة ضد بعضهم البعض أن يعيشوا ويعملوا معا دون أم يدمر أحدهم الأخر (شبوط،٨٢،٢٠٠٧).

يرتبط تحقيق التعايش السلمي بمفهوم التسامح، والتسامح هو اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالمياً، فهو مسؤولية تنطوي علي نبذ الاستبداد. والتسامح أيضاً هو بلسم العلاقات الانسانية مع الآخرين، وروح الاتصال الصحيح وبدونه تصبح الحياة بلا طعم وتفقد قيمتها ولا يصبح للاتصال معنى ولا روح، وهو أساس مهم جدًا في الاتصالات والعلاقات بين البشر.

إن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات المجتمع السوداني المتباين، وهو الفضيلة التي تسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب، ولا يعني بالضرورة المساواة أو التنازل أو التساهل بل التسامح يأتي قبل كل ذلك، وفي التسامح تتحقق الحقوق الاجتماعية والدينية ولا يعني التخلي عن الدين أو المذهب أو القيم.

تأتي أهمية السلام للمجتمع السوداني في الناحية الاقتصادية بارتباطه بعملية التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ يعد السلام هو الأرضية الأساسية لتحقيق التنمية بوصفه هو الركيزة الأهم لحياة الاجيال القادمة، ويعمل على تأمين بيئة آمنة لتحقيق التنمية الاقتصادية في القطاعات المختلفة. وقد برز مفهوم التنمية بصورة

أساسية منذ الحرب العالمية الثانية وكانت بدايته في علم الاقتصاد إذ استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات (بلال،١٥٩،٢٠٠٥).

كما ارتبطت عملية السلام بتحقيق التنمية المستدامة التي لا تتحقق إلا بوجود حد أدنى من الأمن والاستقرار الذي يعد المحفز الأساسي لتحقيقها، إذ أنها تتطلب تحسين الوضع المعيشي للمواطنين وتأهيل العنصر البشري وتعزيز قدراته الأساسية من أجل تحقيق تنمية حقيقية دون زيادة استخدام الموارد. ومن أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الافراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

وتعد المصالح الاقتصادية مهمة بالنسبة لعملية السلام، وكانت اثار المصالح الاقتصادية واضحة في عملية بناء وحفظ السلام بالنسبة للمجموعات وللصراعات الموجودة في السودان على وجه الخصوص، وهي حرب موارد إذ تتقاطع المصالح الاقتصادية مما ينتج عنه توترات تؤدي إلى نزاعات (دارفور وجنوب كردفان).

وتأتي أهمية السلام للمجتمع السوداني في الناحية السياسية بتطبيق القانون والعدالة وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما يمكن من تحقيق التكامل السياسي القومي والوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع السوداني، إذ يتحقق التكامل القومي بشقيه الرأسي (شرعنة السلطة) والأفقي (التوافق بين الجماعات الاجتماعية المكونة للمجتمع السوداني) مما يساعد علي أن يكون السلام هو الطريق المثالي للتعامل مع النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية التي تتلاءم وتتناسب مع القيم والمبادئ الموجودة في المجتمع السوداني.

ثالثاً – تحديات السلام في السودان عقب التغيير السياسي :

حافظ مطلب السلام في السودان على أولوية مطلقة طوال تاريخه الحديث، خصوصاً في اعقاب أي تغيير سياسي، وقد حافظ على ذات المكانة في أعقاب ثورة ديسمبر في العام ٢٠١٨، وعلى ذلك تم ابرام اتفاق سلام جوبا بين المجلس السيادي والجبهة الثورية، وقد أهتم الاتفاق ببناء الثقة بين الأطراف وفتح الممرات الآمنة للمساعدات الإنسانية لمواطني المناطق التي تسيطر عليها الحركات .وهناك فرص مواتية لنجاح تحقيق السلام في السودان بعد توقيع اتفاق جوبا، جاءت على النحو التالي (الطويل،٢٠١٩):

أولاً – استمرار النزاعات الأهلية في دولة جنوب السودان حتى بعد نيل الاستقلال، الأمر الذي ربما يضعف دعاوى الحكم الذاتي أو الانفصال لبعض الأقاليم في السودان خاصة في أقليم دارفور، بسبب ارتفاع اعداد ضحايا النزاعات وعدم تحقيق الاستقرار على المستوى المحلي والإقليمي.

ثانياً – فقدن الحركات المسلحة بصورة نهائية أي دعم دولي، لاسيما بعد الانقسامات المتوالية التي حدثت في دارفور منذ العام ٢٠٠٣، والتي قللت من مصداقية هذه الحركات، فضلاً عن الموقع الجيوسياسي للسودان الذي يكسبه أهمية في الأمن الإقليمي والدولي من زاوية مكافحة ظاهرتي الإرهاب والهجرة غير المشروعة الممتدتان من شرق أفريقيا إلى غربها. لذلك ستكون أثمان التضحية باستقرار السودان باهظة خاصة مع حالة الانفلات الأمني والاقتتال الأهلي في ليبيا، وهو ما يدفع بعض الدول الغربية للضغط على عبد الواحد نور للانضمام إلى مجموعة الحركات الموقعة على الاتفاق.

ثالثاً– يبرز الدور الداخلي بصورة خاصة لبلورة اتفاق السلام، وتبدو اتجاهات الحكومة الانتقالية واضحة في مسألة دعم السلام السوداني، على إدراك ووعي تام بحالة التنوع السوداني الذي كان يعرقل عملية تحقيق الاندماج الوطني والوحدة الوطنية في الفترات السابقة.

بتوقيع اتفاق سلام جوبا بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة في تشرين الاول/ أكتوبر ٢٠٢٠ يكون السودان قد احرز تقدماً في انتقاله الديمقراطي وتحقيق دولة العدالة والقانون، إلا أن هنالك تحديات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية كبيرة، حيث لم يتم بعد تنفيذ العديد من جوانب الوثيقة الدستورية من استكمال هياكل السلطة المتعلقة بتشكيل المجلس التشريعي والمحكمة الدستورية، وكذلك جوانب الاتفاق نفسه فيما يتعلق بترتيبات التسريح ونزع سلاح المقاتلين وإعادة دمجهم، فضلا عن أن الأوضاع في دارفور أصبحت محفوفة بالمخاطر مع تصاعد حدة العنف الطائفي والقبلي وانتهاكات حقوق الإنسان والنزوح على نطاق واسع. تمثلت هذه التحديات فيما يلي (حسن،٢٠٢١):

التحدى الأول – اتفاقات متعددة:

تبدو صياغة مضمون اتفاق جوبا بالغة الصعوبة والتعقيد، ويغلب عليها طابع الغموض في كثير من الأحيان، فبموجب الاتفاق تم إعادة تعيين الفترة الانتقالية للحكم المشترك ومدتها تسعة وثلاثون شهراً لتبدأ من تاريخ التوقيع، وحصلت المجموعات الموقعة على مقاعد في مجلس السيادة، وخمسة وزراء في الحكومة الانتقالية، وستحصل على ربع المقاعد في المجلس التشريعي بعد إنشاؤه. ويتضمن الاتفاق خمسة مسارات لكل منها ترتيبات متفاوتة مع الحركات الموقعة التي يحق لها الحصول على ١٠-٤٠%من المقاعد في السلطات الإقليمية، وأنشاء الاتفاق في دارفور لجنة للحقيقة والمصالحة وتمكين آليات العدالة الانتقالية، واكد الموقعون كجزء من العملية على استعدادهم للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالأشخاص الذين صدرت بحقهم مذكرات اعتقال. كما ينص الاتفاق على تشكيل قوة حفظ أمن جديدة في دارفور من مهامها "القيام بالمسئولية الدستورية والأخلاقية والسياسية لحكومة السودان في حماية المدنيين"، وهنالك غموض والتباس في كلمة "الأخلاقية" بما يجعله يخضع لتأويلات عديدة.

التحدي الثاني – مشكلة التمويل:

على الرغم من الدعم الدولي لعملية سلام السودان والمتمثل في تأييد العديد من المنظمات الدولية وبعض الحكومات الأجنبية لاتفاق جوبا، فأن تحقيق السلام بصورة فاعلة لا يزال صعب المنال، ويتطلب دعم الاتفاق بالكامل قيام الشركاء الدوليين ببذل المزيد من الجهد والمال، وعليه يصبح أحد التحديات الرئيسة لتنفيذ اتفاق السلام هو دفع تكاليف تنفيذه بسبب أن السودان يعاني من تشوهات هيكلية في الاقتصاد مما تتسبب في ضعفه، وهو الأمر الذي يجعل من الضرورة الحاجة إلى استثمارات محلية ودولية واسعة، والقدرة على الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية وهو أمر تم تجاوزه بعد رفع أسم السودان من القائمة الأمريكية للإرهاب.

التحدي الثالث – الجهات الرافضة للتوقيع:

يواجه الاتفاق تحدياً آخر وهو رفض التوقيع عليه من قبل بعض حركات الكفاح المسلح حتى الآن، وهذه الحركات تمثلها الحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال بقيادة عبد العزيز الحلو المتمسكة بعلمانية الدولة وإعطاء جنوب كردفان والنيل الأزرق حق تقرير المصير ولكن عادت الحركة وقبلت بمبدأ التفاوض من جديد. وأيضاً رفضت حركة تحرير السودان بقياد عبد الواحد محمد نور التوقيع على الاتفاق، والتي تمتلك قوة على الأرض في دارفور وتسيطر على بعض مناطق جبل مرة، إذ رفضت الحركة اتفاق السلام برمته ودعت إلى عقد مؤتمر وطني جامع بدلاً منه.

فضلاً عن حركتي الحلو وعبد الواحد نور هناك حركات مسلحة أقل قوة ترفض التوقيع على اتفاق السلام متمثلة في حركة جيش السودان جناح د. الريح وحركة تحرير السودان جناح أبو القاسم، بجانب بعض منظمات المجتمع المدني. وهنالك احتجاجات شرق السودان الرافضة للاتفاق المتعلق بمسار الشرق في عملية السلام باعتبار أن مسار الشرق أحد خمس مسارات في اتفاق جوبا للسلام، ويتضمن مطالب متعلقة بالتنمية والخدمات والموارد والمشاركة في السلطة. وتبقى عملية الانقسام داخل الحركات المسلحة نفسها معضلة لتحقيق السلام فضلا عن غياب الانسجام بينها وهو ما يزيد تعقيد فرص إحلال سلام حقيقي.

التحدي الرابع – نزع السلاح والتسريح:

يمثل الجزء المتعلق بالترتيبات الأمنية لا سيما نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الجانب الأكثر صعوبة في تنفيذ اتفاق سلام جوبا، ومن الواضح أن الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق تعمد إلى تجنيد المزيد من الأفراد في صفوفها حسب وجهة نظر أستاذ العلوم السياسية الدكتور حمدي عبد الرحمن وذلك لتحقيق الأهداف الآتية (حسن،٢٠٢١):

- المطالبة بحصة أكبر في المناصب داخل الأجهزة الأمنية.
- كلما زاد عدد مقاتلي الجماعات المسلحة زادت مكاسبهم النقدية والمادية التي سوف يحصلون عليها عن طريق المشاركة في عملية التسريح والدمج.
- يعد التجنيد وسيلة للجماعات المسلحة للتأكيد من أن لديها مخزوناً احتياطياً دائماً في متناول اليد إذا انهار الانتقال السلمي في السودان.

نتيجة لذلك قد تنشأ مخاطر عديدة من عمليات التسريح والدمج من حيث التكلفة المالية إذا تضخمت الأجهزة الأمنية بعد استيعاب المزيد من المقاتلين السابقين، وبالتالي كلما أصبحت الأجهزة الأمنية أكبر عددا وأكثر قوة أصبح من الصعب على الحكومة المدنية اجراء اصلاحات في القطاع الأمني بشكل يكبح جماح مصالح أفرادها والتي تشمل السيطرة على العديد من الشركات التي تديرها الدولة، ولعل من ابرز المخاطر المرتبطة بتزايد حجم الجماعات المسلحة وعسكرة المجتمعات المحلية أنه في حالة فشل برامج التسريح فقد يفقد قادة الحركات السابقون سيطرتهم على قواتهم المتضخمة وهو ما يشكل تهديداً في المستقبل إذا انهار الاتفاق، وسيكون ذلك واضحاً بصورة خاصة في أقاليم دارفور بنفس الصورة التي حدثت بسبب انتهاء تفويض العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (يوناميد) مما يعني عدم وجود آلية رئيسة لمنع وردع العنف.

يواجه اتفاق السلام بجانب هذه التحديات السابقة الذكر مجموعة من العراقيل تعوق دون تنفيذ الاتفاق بالصورة التي تفضي إلى تحقيق سلام كامل، على رأسها أزمة التوافق الداخلي بين مكونات السلطة الانتقالية خاصة بعد المحاولة الانقلابية الأخيرة، وصارت الاتهامات توجه بين المكونين المدني والعسكري في محاولة استئثار كل طرف بالسلطة واقصاء الآخر مما ولد انعدام الثقة بين مكونات السلطة الانتقالية. ومن الملاحظ أيضاً أن هناك عجزاً للقوى السياسية الداخلية عن إيجاد توافق واسع بعد دخول أطراف جديدة بعد عملية السلام وتأخير تشكيل هياكل السلطة. هذا إلى جانب نذر العنف والعودة إلى النزاع الأهلي مجدداً والتي بدأت تلوح في مناطق عديدة، خاصة في دارفور وشرق السودان مع عجز الحكومة الانتقالية عن توفير الحماية الكافية للمدنيين. فضلا عن ذلك حجم المخاطر التي تعود على السودان في حال دخوله حروب إقليمية خاصة مع دولة إثيوبيا التي تحشد قواتها على الحدود وتقوم بمناوشات ضد الجيش السوداني منذ نهاية العام ٢٠٢١. وبالتالي في ظل هذه الأوضاع تعيش عملية السلام حالة من الهشاشة تتطلب الكثير من الدعم الدولي والإقليمي خاصة على المستوى الاقتصادي والسياسي لتسهيل الانتقال الديمقراطي السلس وضمان إكمال عملية بناء السلام.

بتحليل مواقف الحكومة الانتقالية وحاضنتها المتمثلة في تحالف قوى الحرية والتغيير، يتضح أن هناك أزمة ثقة عميقة بين أطراف الأزمة السودانية؛ فبالرغم من قوى الحرية والتغيير نفسها كانت تجمع حركات الكفاح المسلح وبعض القوى المدنية الأخرى التي شاركت في اسقاط حكومة البشير، لكن اتضح أن بعض القوى السياسية والنخب في المركز مازالت تسيطر عليها الذهنية والمنهج الإقصائي والانتهازي الذي أفشل دولة ما بعد الاستقلال، ويعد ذلك من أهم عقبات تحقيق السلام في السودان. وهذا لا ينفي وجود بعض القوى في المركز اثبتت استقامتها الأخلاقية والوطنية غير المتحيزة قولاً وفعلاً.

كما أن هنالك صراعاً عميقاً بين بعض الدوائر المكونة للسلطة الانتقالية حول ملف السلام، البعض يريد تأخير السلام للاستفراد بالحكم، والبعض الآخر يسعى للاستقواء بملف السلام لتحقيق أطماع ومكاسب سياسية للاستمرار في السلطة.

فيما يتعلق بحركات الكفاح المسلح، فهي مازالت في حاجة إلى الوحدة والرؤية الاستراتيجية والقيادة الملهمة ذات الرؤية والغايات الكبرى، والتي قادرة على صنع النقلات والتغييرات الجذرية التي تحقق تطلعات وآمال الضحايا في التغيير البنيوي في تركيبة الحكم. ولهذه الحركات فرصة مواتية للانفلات من عملية المحاصصات للالتحاق بمؤسسات السلطة الانتقالية وذلك لإعادة بناء مؤسساتها وتوسيع مواعين حواضنها بشكل واسع وعميق يراعي المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

فيما يتعلق بالقوى الإقليمية، فقد أصبح واضحاً أن جائحة كورونا والظروف الصحية فرضت نفسها على الواقع وحالت دون أن يكون لها دور فاعل، بالرغم أن بعضها يسعى لتحقيق مصالحه الوطنية من خلال استغلال واختراق الاوضاع الأمنية والاقتصادية الهشة، وبالتالي كثير من القوى الإقليمية من مصالحها أن يكون السودان دولة هشة وضعيفة للاستمرار في لعب دور وظيفي لصالح صراعاتها.

أما دولة جنوب السودان بالرغم من الجدل المثار حول قيامها بدور الوسيط لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، لاسيما فيما يتعلق بغياب المرجعيات التي تؤهلها للتوسط في نزاعات ذات ابعاد إقليمية ودولية بجانب أن جهود وتطبيق وبناء السلام يتطلب مستلزمات ضخمة لضمان النجاح، إلا أن قيامها بدور الوساطة جاء من إيمانها بأهمية تحقيق السلام الذي ينعكس بصورة إيجابية على الأوضاع الداخلية لها، ويساعد على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني الذي يشهد نوعاً من الاضطراب بسبب الاختلاف بين القوى السياسية المتباينة داخل الدولة (آدم،٢٠٢٠).

رابعاً – الآفاق المستقبلية لتحقيق السلام في السودان:

لعل من أكبر الأخطاء التي يمكن أن يتم ارتكابها في أي عملية سلام هو أن يكون الغرض منها فقط إيقاف العدائيات ووضع بنى سياسية جديدة. ويتم ذلك دون

الوضع في عين الاعتبار تصميم استراتيجيات شاملة تضمن تحقيق السلام العادل واستدامته على الأرض، وانعكاسه بشكل واضح على المواطنين سواء في مناطق النزاعات أو غيرها من المناطق التي قد تحوى بيئة مناسبة لاندلاع الحرب والنزاعات المسلحة مجدداً. ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى هذا الخطأ الفادح والمتكرر في جميع اتفاقيات السلام الموقعة هو انفراد أطراف النزاع السياسية والعسكرية بوضع بنود الاتفاقيات والاجراءات المترتبة عليها، دون توسيع نطاق المشاركة العامة في جميع مراحل عملية السلام لضمان شموليتها ومصداقيتها، والسلام الحقيقي هو الذي يمثل كافة المواطنين ويخاطب الجذور الحقيقة للمشاكل التي تؤدي لحالة الحرب وعدم السلام، وبالتالي تبقى الحاجة إلى إحلال السلام على الأرض وانعكاسه في واقع المجتمع السوداني. وهنالك مجموعة من العوامل التي يجب توفرها لتحقيق عملية بناء السلام مستقبلاً في السودان على النحو التالي:

أولاً – دعم وتطوير استراتيجية بناء سلام شاملة:

عرف "جون بول ليدراخ" بناء السلام بأنه "مفهوم يضم العمليات التي تقوم بها الفواعل المحلية التي هي كل قوى المجتمع من أفراد وجماعات بجانب السلطة، والفواعل الدولية تهدف إلى إنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات أن لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى". وبالتالي فان عملية بناء السلام هي تشييد البنية الأساسية والهياكل التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الإيجابي (عبدالغفار،٢٢،٢٠٠٣).

افرز النهج التدريجي المتبع لحل النزاعات في السودان مجموعة من الاتفاقيات السلمية تمت بواسطة مبادرات مختلفة منها ما هو دولي أو إقليمي أو بواسطة أفراد، ولكن من الواضح ليس هناك إمكانية لربط هذه الاتفاقيات للوصول إلى سلام شامل ودائم، وما تم التوصل إليه هو نهج حصري للتعامل مع النزاعات المسلحة في السودان.

المعروف أن أغلب اتفاقيات السلام الموقعة كانت اتفاقيات ثنائية بين الأطراف المسيطرة على الحرب أو النزاع المسلح، ويتم اقصاء الأطراف الأخرى أو هي ترفض التوقيع، وبالتالي فأن اقصاء عدد من الآراء السياسية والمجموعات الإقليمية الأخرى من العمليات التفاوضية أو عدم مشاركتها وإحجامها عن التفاوض يهدد من استدامة وصلابة الاتفاقيات الموقعة.

لذلك ينبغي لنجاح عملية السلام مستقبلاً أن يتم بناء بيئة سياسية شاملة تستوعب التعددية والتباين، وأن تتغير النزعة السائدة في النظام السياسي على مساومة السلطة بين النخب الحزبية المسيطرة، واتاحة الفرصة لكل القوى السياسية والاجتماعية للمشاركة العامة في جميع مراحل عملية السلام قبل وأثناء وبعد التوقيع على الاتفاقيات، ويتطلب ذلك توفر نظام حكم ديمقراطي يساعد على إيفاء الالتزامات الدولية بالحقوق والحريات المختلفة.

ثانياً – معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في السودان:

يوصف النزاع المسلح في السودان بأنه حروب أهلية متشابكة، واسباب هذا النزاع متجذرة بعمق في التطور السياسي والتاريخي للدولة السودانية، معظم المشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجه الدولة السودانية ترجع في كثير من الجوانب إلى السياسات الاستعمارية التي كانت تمارس ابان الحكم الاستعماري، هذا بجانب عدم إغفال دور النظم الحاكمة التي تعاقبت على حكم البلاد بعد الاستقلال، ويتضح أن أهم الاثار التي تركتها السياسة الاستعمارية على بنية الدولة الحديثة بعد الاستقلال شكلت ارضية خصبة لعديد من المشاكل والتحديات التي واجهت الدولة السودانية وكانت سبباً في حدوث النزاعات، وقد كانت هذه الاثار واضحة في شكل الحدود السياسية و طبيعة النظامين الإداري والاقتصادي وفي تكوين النخب السياسية.

فقد كانت من أول التحديات التي واجهت الدولة السودانية بعد الاستقلال كيفية إدارة المجتمع السياسي المتعدد عرقياً وثقافياً، وكانت الحدود هي نتاج وموروث

استعماري ولم تتشكل بصورة طبيعية مخططة بالصورة السليمة، بل كانت أصلاً من أجل المصالح الاستعمارية.

النظام الإداري للدولة السودانية بعد الاستقلال هو أحد نتاج السياسة الاستعمارية البريطانية الموروث أساساً من النظام التركي – فقد كانت السيطرة مركزية محكمة، فالنظام الاداري الذي تم تطبيقه في الدولة السودانية المستقلة كان موروث من النظام الاستعماري في كثير من جوانبه لاسيما فيما يتعلق بالنزع نحو المركزية في المجالات السياسية والاقتصادية، وهذا ما كان له عظيم الآثر في تفاقم مشاكل ذات علاقة بتحقيق التنمية المتوازنة بين المركز والأطراف.

نهب الموارد الاقتصادية لشعوب الدول النامية هو هدف رئيس للنظم الاستعمارية، لذلك كانت الحكومات الاستعمارية تضع في الاعتبار عند إقامة المشاريع الاقتصادية جدواها الاقتصادية، وما كانت الإدارة البريطانية بعيدة عن ذلك فقد كانت مشروعاتها الاقتصادية والمرافق الخدمية والبنى التحتية متركزة في وسط السودان، لذلك فأن نمط الاقتصاد المركزي الموروث من الإدارة الاستعمارية بكل اختلالاته التنموية كان من العوامل التي قادت إلى الصراع بين المركز والاقاليم التي لم تنل حظاً وافراً من التنمية. وجاء نشاط النخبة السياسية منقسما حتى في فترة قبل الاستقلال بسبب تقسيم النخبة السياسية وتوزيعها على أساس احزاب طائفية، بجانب قيام الاحزاب على أساس طائفي قاد لانقسام وسط المواطنين على أساس جهوي وعرقي.

عليه لابد وأن يتم حل جذري ومعالجة لقضية ملكية الأراضي والموارد الطبيعية الجوفية بالشكل المطلوب، ولتحقيق سلام دائم لابد من احداث نقلة في الأطر القانونية والقضائية والسياسية التي تحكم إدارة الأراضي، وتحتاج إلى نظام إدارة موارد شامل يلائم الواقع السوداني المعقد.

ثالثاً – بناء السلام على المستوى القاعدي الشعبي:

من الضروري لنجاح عملية السلام مستقبلاً ان يتم بناء السلام على جميع مستويات المجتمع من أجل التحول الفعال من العنف المسلح إلى السلام العادل والدائم وليس على مستوى النخب. لأن الدعم الحساس والدائم للمبادرات التي تبدأ من القاعدة نحو النخبة لتحقيق الاستقرار والعدالة والسلام ضروري جداً للمجتمع السوداني ويكون له تأثير كبير على عملية بناء السلام. ويظهر ذلك جلياً من خلال:

تطوير دور المجتمع المدني:

منظمات المجتمع المدني هي منظمات غير حكومية وغير ربحية، حاضرة في الحياة العامة للمواطنين والمعبرة عن مصالح وقيم اعضائها. وخلال العقود الماضية أضعفت مؤسسات المجتمع المدني وكانت قبل ذلك قوة ذات تأثير لتصبح مجرد مؤسسات تعالج اعراض النزاعات في السودان بدلاً من معالجة أسبابها من خلال بناء سلام فعال. وعملت هذه المؤسسات إلى بناء شراكات وتحالفات أكثر تعاونية والتغلب على المنافسة جزئياً بسبب اعتمادها الزائد على التمويل الخارجي وتحتاج هذه المؤسسات إلى مناخ أكثر دعماً لعملها والتحرر من القيود القانونية على عملها على الصعيد الداخلي، ويجب العمل على تطوير ممارساتها الجيدة، والالتزام بالديمقراطية والشفافية والمصداقية. وهنالك أدوار محورية يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني في عملية السلام في كل مراحلها ومستوياتها (صالح،٢٠١٩):

- يمكنها أن تشارك في التمهيد لعملية السلام نفسها على المستوى السياسي والقاعدي، ويكون ذلك عن طريق تقديم المشورة للأطراف السياسية والمدنية وإقامة الورش الحوارية التي تساعد على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة.
- يمكنها أن تشارك في فتح الطريق لمبادرات التفاهم وبناء العلاقات بين جميع الأطراف على كل المستويات، وأن تقوم بالضغط بالأساليب المدنية والقانونية للدفع باتجاه الحل السلمي للنزاعات المسلحة، وتقصي الحقائق ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان.

- فيما يتعلق باتفاقيات السلام، فإن منظمات المجتمع المدني وبطبيعة اختصاصاتها المتنوعة، يمكن أن تلفت النظر لمسائل تتعلق بالفئات الخاصة والقضايا التي يتم إغفالها في الاتفاقيات الثنائية الفوقية لتحقيق سلام عادل وشامل.
- يمكن لهذه المنظمات بالتعاون مع أصحاب المصلحة والأطراف الموقعة على الاتفاقيات إحلال وبناء السلام، بعد تحليل العوامل المسببة للنزاعات، وتنمية الاستراتيجيات والحلول الممكنة لمعالجة تلك العوامل قبل أن تتفاقم التوترات مما يهدد عملية السلام برمتها.
- قيام منظمات المجتمع المدني ببناء الشراكات مع المجموعات المحلية وتطوير برامج تهدف لمعالجة النزاعات وبناء السلام، بجانب التثقيف في مجال القضايا المتعلقة بالسلم الاجتماعي ونشر ثقافة السلام عب الوسائل الإعلامية المختلفة والإعلام البديل.

دور الإدارات الأهلية:

الإدارة الأهلية بقياداتها القديمة التقليدية من النظار والعمد والمشايخ لعبت دوراً مهماً في إدارة التنوع الاثني والثقافي في السودان، والعمل على تسوية صراعات القبائل باعتبارها آلية كرست جهودها لنشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي من خلال سطاتها القضائية والقانونية المعترف بها، ومن خلال القبول الذي وجدته من هذه المجموعات المتباينة التي تعد هي الكل المتكامل للمجتمع السوداني، بحيث أنها استطاعت أن تخلق توافق بين مكونات المجتمع السوداني في محاولة للمساهمة في تحقيق التكامل السياسي القومي على المستوى الأفقي.

ويمكن للإدارة الأهلية أن تلعب دوراً مهماً في نشر ثقافة السلام وترسيخ معاني التعايش السلمي والوحدة الوطنية، لكن هذا الدور المهم لا يمكن للإدارة الأهلية أن تلعبه إلا إذا أعيد ترتيبها لتقوم على أساس التعايش السلمي بدلاً عن المفاهيم الخاطئة لدى بعض القائمين على أمرها الآن، لأنه ووفقاً لتلك المفاهيم فقد صورت الإدارة الأهلية بأنها ما هي إلا أسلوب من أساليب الحياة الجامدة الذي بني على جهل رعاياه وعزلهم عن الحركة العامة في المجتمع، كما أنها ارتبطت في أذهان الكثيرين

بأنها مرتبطة بالرشاوي والأتاوات والفساد واعتمادها في معيشتها على رعاياها، بل ارتبطت الإدارة الأهلية في أذهان الكثيرين بأنها ما هي إلا نظام هدفه الرئيس هو فض النزاعات التي يتسبب بعض قادة النظام الأهلي في اندلاعها بين القبائل، توج ما يسمى بالملتقى العام للإدارات الأهلية هذا الفهم ورسخه، إذ أخذ يتدخل في شؤون القبائل باعتماده لإمارات لها وتعيينه لعمد ومشايخ بها بالرغم من أنه لا علاقة له بالنظام الأهلي (موسى وأحمد،١٧٥،٢٠٢٠).

يمكن عودة الإدارة الأهلية على أسس ديمقراطية بفصل السلطة القضائية عن الإدارة، وانتخاب العمد والمشايخ على أساس مناطق إدارية جغرافية على أن يكون انتخاب الإدارة الأهلية على أساس دوائر إدارية جغرافية، ليس بالضرورة أن تكون قبلية أو عشائرية (موسى وأحمد،١٨١،٢٠٢٠).

دور المرأة في عملية السلام :

تعد المرأة من العوامل الفاعلة في احلال السلام في مناطق النزاعات، لكن لم يتم الاعتراف بدورها كإحدى اللاعبين الاساسيين بشكل كافٍ. أقر مجلس الأمن الدولي بأهمية مشاركة المرأة الفعالة كعامل فاعل في تحقيق السلام والأمن في عدد من القرارات الصادرة عن المجلس أهمها القرار رقم (١٣٢٥) الصادر في العام٢٠٠٠، وهو أول قرار يعترف بالأثر غير المتكافئ للنزاعات على النساء، كما أقر بالإسهامات التي تقدمها المرأة لمنع النزاعات وبناء وحفظ السلام[١].

يجب أن يسمح للمرأة أن تساهم في مفاوضات السلام كما يجب أن تكون جزءً من العملية الانتقالية بعد النزاع، وذلك بوصفها أكثر الأطراف تضرراً من النزاع المسلح، ولضمان مشاركة النساء في مفاوضات السلام لابد من تنفيذ للتشريعات ذات الصلة بجانب تشجيع مشاركة النساء في الحكومات المحلية. ومن أجل ضمان ادماج المرأة في عملية بناء السلام في حالة ما بعد النزاعات ومشاركتها في العملية السياسية فانه من المهم تصميم محددات الادماج أولاً، والالتزام بالقواعد والتعليمات التي تسمح بذلك. والواضح أنه رغم انخراط العميق من نساء السودان في النزاعات المحلية وفي

حلها على المستوى المجتمعي، إلا أنه قد تم تجاهل تمثيلهن في العمليات الرسمية لصنع السلام.

ولتأطير دور المرأة في عمليات بناء وحفظ السلام لأبد من:

- ضرورة إشراك النساء في مفاوضات السلام وفض النزاع والمصالحات الوطنية وجهود إعادة البناء بعد النزاعات.
- عمل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على بناء قدرات النساء في المجتمع السوداني، وذلك بتقديم مهارات جديدة لهن في فض النزاعات وذلك لتشجيعهن على العمل في مفاوضات السلام.
- تنشيط مشاركة المنظمات النسائية في صياغة السياسات والخطط والاستراتيجيات للحكومة من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (١٣٢٥) وتحديد معوقات تنفيذ القرار
- تنمية قدرات الكوادر النسائية لخلق قيادات داخل الأحزاب السياسية، وأن تعمل الأحزاب على تمكين كوادرها النسائية، وذلك لضمان المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة.

الخاتمة :

يتضح أن عملية السلام من الأهمية للمجتمع السوداني لما لها من تأثير على عملية الاستقرار السياسي والتنمية ، إذ أن هناك علاقة وطيدة بين وجود ثقافة السلام وتحقيق الاستقرار السياسي ، إذ أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في ظل عدم وجود السلام ، كما أن تأخير تحقيق السلام بالصورة الفاعلة كان بسبب وجود بعض التحديات التي تحول دون أن يكون إيجابياً.

والمجتمع السوداني في حوجة مأسة إلى تفعيل السلام الحقيقي بصورة إيجابية على الأرض بعد التغيير السياسي عقب ثورة ديسمبر ٢٠١٩ ، وهو الذي يمثل كافة المواطنين ويخاطب الجذور الحقيقة للمشاكل التي تؤدي لحالة الحرب وعدم السلام . وهنالك مجموعة تحديات تقف حائلاً دون تحقيق السلام بالصورة المطلوبة ، منها ما

يتعلق ببئية المجتمع السوداني نفسه ومحيطه الإقليمي ، ومنها ما يتعلق بأطرف النزاع غير المتوافقة .

يتضح أن هنالك مجموعة من العوامل لأبد أن تتوفر لبناء عملية السلام بصورة دائمة في السودان تتمثل في : دعم وتطوير إستراتيجية سلام شاملة ، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في السودان ، وأن يتم بناء السلام على المستوى القاعدي والشعبي .

توصي الدراسة بالآتي :

- ضرورة نشر ثقافة السلام ، والتأطير لثقافة التسامح وقبول الآخر .
- تجاوز أي نوع من التمييز لاعتبارات عرقية أو اثنية لتحقيق التعايش السلمي بين مكونات المجتمع السوداني المتباينة .
- لابد من أن ينبع السلام من داخل بيئة المجتمع السوداني نفسه لاحداث التوافق في المجتمع السوداني .
- لنجاح عملية السلام مستقبلاً لأبد ان يتم بناء السلام على جميع مستويات المجتمع من أجل التحول الفعال من العنف المسلح إلى السلام العادل وأن يبدأ من مستوى القاعدة نحو النخبة .
- تفعيل إتفاقيات السلام بالصورة المطلوبة على الواقع لتحقيق السلام الإيجابي .

الهوامش

(١) هناك عدد من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن (١٨٢٠، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٩٦٠، ٢١٠٦، ٢١٢٢، ٢٢٤٢، ٢٤٦٧) تشدد على أهمية تمكين المرأة من القيادة والمشاركة الفعالة في الوقاية من النزاعات وحلها وتشجع على التطوير واستخدام التدابير والمعايير لمراقبة الصلاحيات المفوضة تجاه المرأة والسلام والأمن (تمكين المرأة والسلام والأمن، د.ت).

المصادر

آدم، أ. ح. (شباط، ٢٠٢٠). *السلام بين خياري السلام العادل والانهيار الكامل Peace Between Two Choices, a Justice Peace and Complete Collapse*. موقع الجزيرة:

www.aljazeera.net

إعلان وبرامج عمل بشأن ثقافة السلام **A Bill and Work Program About Peace Culture**, الدورة الثالثة والخمسون (١٩٩٩).

بلال، ع. أ. (٢٠٠٥). *الديمقراطية والتحول الديمقراطي في اتفاقية السلام الشامل والدستور الانتقالي Democracy and Democratization in the Comprehensive Peace Agreement and the Interim Constitution*.

تمكين المرأة والسلام والأمن Consolidation Women, Peace and Security. (د.ت). عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام:

www.beacekeeping.un.org

ثقافة السلام واللاعنف Peace Culture and Nonviolence. (٢٠١٧). مرز هردو لدعم التعبير الرقمي.

حسن، ح. ع. (٢٠٢١). *التحديات الأربعة التي تعوق اتفاق جوبا للسلام في السودان The Four Challenges That Impeding Juba Peace Agreement in Sudan*. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

شبوط، م. ع. (٢٠٠٧). خطوات في بناء الدولة الحديثة **Steps in building a modern state**. *مجلة المواطنة*.

صالح، ع. (٢٠١٩). *دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق سلام مستدام The Role of Civil Society Organizations in Achieving Sustainable Peace:*

www.ultrasudan.ultrasawt.com

الطويل، أ. (٢٠١٩, سبتمبر). *تحديات تحقيق السلام في السودان Achieving Peace Challenges in Sudan:* www.independentarabia.com

عبدالغفار، م. أ. (٢٠٠٣). *فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية Conflict Resolution in Western Thought and Practice*. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

القدال، م. س. (١٩٩٩). *معالم عن تاريخ الحزب الشيوعي History Milestones about the Communist Party*. دار الفارابي للنشر.

مكي، ع. م. (٢٠١٥). *ثقافة السلام ودورها في تحقيق الاستقرار والتنمية في السودان Role of The Peace Culture in Achieving Stability and Development in Sudan*، *رسالة دكتوراه غير منشورة*. مركز دراسات ثقافة السلام/ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

موسى، ر. م. (٢٠٢١). *تعزيز السلم المجتمعي ومنع تجدد النزاعات الأهلية Community Peace Promote and Prevent the Recurrence of Civil Conflicts*. المركز الأفريقي لدراسات الحوكمة والسلام والتحول.

موسى، ر. م.، و أحمد، آ. ا. (٢٠٢٠). دور الإدارة الأهلية في تحقيق التعايش السلمي بين مكونات المجتمع السوداني The Native Administration Role in Achieving Peaceful Coexistence Among the Components of Sudanese Society. *المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية*، ٦ .

ياسين، ا. (٢٠١٧). نحو رؤية عربية لثقافة السلام Towards an Arab vision to The Peace Culture. في و. م. ع. مقبل (محرر), *الأبعاد الإدارية والتنموية لثقافة السلام بولاية جنوب كردفان Administrative and Developmental Dimensions of The Peace Culture in the South Kordofan State*، *رسالة دكتوراه غير منشورة*. مركز دراسات ثقافة السلام/ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.